

تتمة/ فضيحة «الإسمنت المصري» ..

الإسرائيلي من معبر العوجا (نتسانا)، والتخليص عليه لصالح شركات إسرائيلية.

معلومات مغلوبة وأصائل

وفي حديث خاص معه لم يتردد د. سعدي الكرنز، رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي، في توجيه أصابع الاتهام لوزير الاقتصاد الوطني، ماهر المصري، بالتقصير في عمله اتجاه ضبط عملية تهريب الإسمنت المصري للسوق الإسرائيلية.

واعتمد الكرنز في اتهامه هذا إلى ما خلص إليه المجلس التشريعي من تحميل المسؤولية الكاملة للوزير المصري عن ما حدث، واتهامه إياه بالإهمال والتقصير الشديدين في ممارسة مهام منصبه ومسؤولياته المقررة وفق الأصول.

واعتبر أن تحميل المسؤولية الكاملة لموظف بسيط يعمل على الدرجة السابعة في وزارة الاقتصاد الوطني، أمر غير منطقي وغير مقنع على الإطلاق، كما أنه من غير المنطقي أيضاً الحديث عن معاقبة هذا الموظف الصغير الذي لا حول له ولا قوة سوى أن ينفذ أوامر المسؤولين الكبار عنه، في حين أن هؤلاء المسؤولين أنفسهم لم تتم مساءلتهم.

ولفت إلى أنه بجانب المسؤولية الجزائية التي تقع على عاتق المسؤولين الكبار، بمن فيهم الوزير المصري الذي حملته المجلس التشريعي المسؤولية الكاملة عما حدث، هناك مسؤولية سياسية أيضاً، مؤكداً أن هذه المسؤولية لا تفوض، فهي تقع على عاتق المسؤولين في الوزارة التي يترتب عليها إجراءات سياسية على مستوى الحكومة.

وشد الكرنز على أهمية إعادة السلطة التنفيذية النظر في الأنظمة والتعليمات الناظمة لأذونات الاستيراد والكوتا، سواء الكوتا المعفية من المواصفات، أم الكوتا المعفية من الجمارك، وتحديد مدة صلاحية أذونات الاستيراد كما ورد في التقرير، وأن لا تكون المدة فيها مفتوحة، مع إلزام الشركات التي تحصل عليها، بتزويد الوزارة التي تمنحها بنسخة من فواتير الإدخال «المقاصة»، والبيان الجمركي الفلسطيني، قبل الحصول على إذن استيراد لكميات جديدة.

وطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات التي تخالف هذه الأنظمة والقوانين، والتشديد على أهمية إرسال نسخة من كل إذن استيراد، وكذلك فواتير الإدخال إلى دائرة الجمارك بوزارة المالية لتقوم بتدقيقها ومطابقتها مع فواتير المقاصة الشهرية التي تعادلها من خلال المقاصة مع الجانب الإسرائيلي.

وذكر أن المقاصة تعاد بعد شهر إلى الجانب الفلسطيني، وبالتالي فإن وزارة المالية، لا تعلم إلا بما يقدمه لها الجانب الإسرائيلي من هذه الفواتير التي تكون قد تمت قبل شهر من تاريخه، وبالتالي فإن وزارة المالية وحتى تتمكن من التدقيق والرقابة، والمطابقة، يجب أن يكون لديها مسبقاً صورة عن كافة أذونات الاستيراد لكافة ما يتم إدخاله.

وقال: إن ما حدث في هذا الأمر هو تلاعب خطير للغاية، مشدداً على أهمية تعامل النيابة العامة بحزم كبير مع كافة الشركات الوارد اسمها في التقرير، التي قامت باستيراد الإسمنت من مصنع بني سويف في مصر، وتحويل ملكيته في الجانب الإسرائيلي من معبر العوجا، إلى الجانب الإسرائيلي، والتخليص عليه على بيان جمركي إسرائيلي لصالح تلك الشركات، والذي يعتبر مخالفاً لقواعد نظام الكوتا، الذي يتم استيراد الإسمنت على أساسها، لافتاً إلى أن حجم الكوتا السنوية من الإسمنت المصري والأردني، تبلغ ٤٠٠ ألف طن، دون تحديد حجم الكوتا من مصر، وحججها من الأردن.

وأشار الكرنز إلى أن المجلس التشريعي طلب، مؤخراً، من السلطة التنفيذية، اتخاذ ما يلزم لضمان عدم تكرار مثل هذه المخالفات مستقبلاً، وأن تكون هناك إعادة نظر في الأنظمة والتعليمات لضمان حسن التصرف،

المجلس في رام الله وغزة عبر الفيديوكونفرنس برئاسة النائب جمال الشاتي، الذي أكد أن ملف الإسمنت أحيل من قبل رئاسة المجلس التشريعي في حينه إلى مجلس الوزراء، الذي من المفترض بدوره أن يحيله إلى النائب العام، مؤكداً على ضرورة الإسراع والبدء بالعمل بهذا الملف للمضي قدماً في عملية الإصلاح الفعلي والجاد.

نتائج تحقيق التشريعي

وزارة الاقتصاد لا تعرف حاجة السوق الفلسطينية!

وكانت نتائج تحقيق ملف الإسمنت التي صدرت عن المجلس التشريعي تضمنت توصيتين رئيسيتين: الأولى إحالة ملف الشركات المتهمه إلى النائب العام. والثانية تحميل المسؤولية لوزارة الاقتصاد الوطني وللوزير على اعتبار أنه هو الجهة التي منحت التراخيص ولم تتابعها بشكل واضح.

وبعد سبعة شهور أمضتها لجنة مشكلة من اللجان الثلاث، الموازنة، والشؤون المالية، ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان، واللجنة القانونية، تتكون من د. حسن خريشة (رئيساً للجنة)، ود. سعدي الكرنز، والنائب جمال الشاتي في جمع الأدلة والتحقيق في هذه القضية، يؤكد خريشة أن الأدلة والوثائق التي تم تضمينها في ملفها الذي أحيل إلى النائب العام تكفي لإدانة المتورطين.

وقال: أمضينا أكثر من سبعة شهور في التحقيق، وجمع الأدلة والوثائق اللازمة، وتوصلنا إلى أن الإسمنت المصري المنتسب إلى السوق الإسرائيلية هو ذو مواصفات دولية (مواصفات بورت لاند البريطانية)، وهي مطابقة للمواصفات المطلوبة للسوق الإسرائيلية، واتضح أن معظم تراخيص الاستيراد الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني لا تحمل تاريخاً محدداً لصلاحيتها، ما يعطى مجالاً للتلاعب فيها، كما ثبت للجان أن وزارة الاقتصاد الوطني لا تمتلك أية إحصائيات لحصر حاجات السوق الفلسطينية من مادة الإسمنت، وأن الكميات المثبتة في أذونات الاستيراد مكتوبة بالأرقام ولم تكتب بالأحرف، وهذا يسمح، أيضاً، بالتلاعب، وأن الكميات التي حصلت تلك الشركات على أذونات استيراد بشأنها بلغت ٤٢٠ ألف طن، من الفترة التي بدأت من أيلول ٢٠٠٣، وحتى شباط ٢٠٠٤.

وثبت للجان أن هناك تناقضاً بين الكمية الواردة في رخص الاستيراد لمجموع الشركات وكل شركة على حدة، وبين الكميات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الرسمية (٦٥ ألف طن)، في الفترة ما بين ١٦ أيلول ٢٠٠٣، وحتى ٢٢ تشرين الأول من العام نفسه، علماً أن رخص الاستيراد المرفقة تبدأ قبل التاريخ الأول.

واستمر الوزير في إصدار الأذونات!

وأشار التقرير إلى إن رسالة وزير الاقتصاد الوطني إلى رئيس الوزراء ذات مضمون تطميني، حيث تقلل من أهمية الموضوع وتؤكد أن أعمال الغالبية العظمى من شركات استيراد الإسمنت أعمال قانونية، والمعلوم أن كلمة الغالبية تتم في أحسن الأحوال عند عدم الإطلاع، وأنه على الرغم من تعهد وزير الاقتصاد بمنع تحويل ملكية الكميات المستوردة، وأن يكون الاستيراد على بيان جمركي فلسطيني، في ٢٢ شباط ٢٠٠٤، فإنه استمر في إصدار الأذونات إلى شركة بلنسكي (الوحدة)، ومنها ما أُرِّخ في ٢٣ شباط ٢٠٠٤. وقالت اللجنة في تقريرها: ما أراد وزير الاقتصاد الطمأننة بشأنه هو حصول السلطة على ضريبة القيمة المضافة، ومع أن هذا الأمر غير مؤكد، فإن خطورة موضوع التسريب والتحويل إلى السوق الإسرائيلية كبيرة على الأمن القومي، قبل أن تكون مسألة فقدان لضريبة القيمة المضافة.

وأشار التقرير إلى أن الإسمنت المصري الذي يتم استيراده خصيصاً للمناطق الفلسطينية، من خلال الكوتا المخصصة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بمنحها، من خلال أذونات استيراد لشركات فلسطينية، بقرار من السيد وزير الاقتصاد الوطني، كان يتم نقل ملكيته على الجانب

موضحاً أنه حين تطلب أية لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، معلومات في أي موضوع كانت تُقدم لها كاملة بكافة التفاصيل، ولا يخفى عنها شيء كما حدث معنا، واضطررنا على إثره إلى الحصول عليها بطرق أخرى غير رسمية.

وتساءل عن أسباب عدم وجود قرار من المجلس التشريعي، ومجلس الوزراء، وحتى من رئيس السلطة، يقضي بمعاقبة أي مسؤول فلسطيني مهما كان موقعه ومركزه يقدم معلومات حتى وإن كانت صغيرة، غير صحيحة للمجلس التشريعي بهدف التغطية على قضية ما، مؤكداً أن لجنة التحقيق البرلمانية طالما عانت في هذا الموضوع الذي أخذ منها شهوراً عدة.

وزير الاقتصاد أخفى حقائق

وأكد الكرنز أن الوزير المصري كغيره من المسؤولين في الوزارة، أخفى حقائق كثيرة عن اللجنة، قائلاً: أكبر دليل على ذلك هو عندما قال للمجلس أنه يتحدى أي مسؤول كان يمكنه أن يبرز أن استيراد واحداً موقعاً باسمه، الأمر الذي حداً بالنائب جمال الشاتي بإظهار أكثر من إذن استيراد واحد، ما جعله يقول من جديد أن هذه الأذونات مزورة، ومن ثم يعود ليقول أنه تم إلغاؤها.

وتساءل الكرنز عن حقيقة هذه الأذونات، إن كانت ملغية، أم مزورة، قائلاً: إنه مع العلم الكامل للجنة أنه لا هذه تلك، وذلك لأن أذونات الاستيراد التي تنفذ في مصنع بني سويف للإسمنت المصري، هي نفسها الأذونات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني، موضحاً أنه بعد أن تصدر، يتم إرسالها عن طريق الشركة إلى المصنع، ويتم تنفيذها، واعتمادها من سفارة فلسطين بالقاهرة.

وتابع يقول: إن ما يحدث على الجانب الإسرائيلي من معبر «العوجا» وهو معبر «نتسانا» مختلف تماماً، من حيث أنه عندما تصدر وزارة الاقتصاد الوطني إذن استيراد مثلاً بحوالي ١٠ آلاف طن لشركة «ما»، ينفذ في مصر، وهذا يعني أن التعامل مع الجانب الإسرائيلي من المعبر على إذن الاستيراد الذي يصدره الجانب الإسرائيلي بناء على الكتاب الذي يصدره من وزارة الاقتصاد الوطني. وأضاف أنه «إذا افترضنا مثلاً أن إذن الاستيراد قد ألغي، وهذا غير صحيح على الإطلاق، فلماذا إذا صدر بالأساس، مؤكداً على أنه في هذا الإطار لا يمكن تحميل القطاع الخاص الفلسطيني وحده مسؤولية هذه الجريمة، لأنه لو كانت هناك ضوابط من السلطة الوطنية، لما حدث ذلك.

وأشار إلى أن هناك رسالة أرسلت للجنة الاقتصادية في بداية فتح الملف في شهر تشرين الثاني الماضي من الوزير المصري تفيد بأن تحويل الملكية أمر قانوني، وبعد ذلك أفاد بأن تحويل الملكية أمر غير قانوني، منوهاً إلى أنه لم يقل للقطاع الخاص في تلك الحالتين، ما هو القانوني وما هو غير القانوني.

وفي الوقت الذي حمل فيه الكرنز، كغيره من لجنة تقصي الحقائق، والمجلس التشريعي مسؤولية ما حدث، لوزير الاقتصاد الوطني، لم يعف القطاع الخاص نفسه، من المسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتقه، معتبراً إياها مسؤولية أخلاقية ووطنية بالدرجة الأولى، كما اعتبر أن دور الوزارات والمؤسسات المسؤولة في هذا الجانب هو ضبط الأمور، وعدم تركها تفلت، ومن ثم يجري تحميل المسؤولية لهذا أو ذاك «على حد قوله».

تفاصيل الحكاية

ووحد بلنسكي ضالته في شركات فلسطينية

وعن بداية الحكاية، يقول خريشة، في حديث معه: وردت إلينا شكوى من وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ماهر الكرد مرفق بالشكوى صورة لجريدة العرب الناصرية تتحدث عن تورط مسؤولين في السلطة بقضية الإسمنت المصري المنتسب إلى الإسرائيليين، وفي اليوم التالي وصلت شكوى من مواطن مصري مرفقة بنسخة من الجريدة نفسها. في البداية أحيل إلى اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي التي قامت بدورها بتقديم تقرير إلى المجلس تتحدث عن خسائر مادية تحديداً في ضريبة القيمة المضافة للسلطة، وقدم في حينها وزير الاقتصاد

والاستخدام، والتوزيع في جميع السلع، سواء التي تدخل ضمن الكوتا المعفية من الجمارك، أو الكوتا المعفية من المواصفات، أو ما يدخل لمناطق السلطة التنفيذية، من سلع كتبرعات، وأن تكون هناك رقابة فاعلة على أداء الوزارات، والجهات التنفيذية ذات العلاقة بهذا الشأن. وحول رؤيته لدى جدية السلطة التنفيذية، ممثلة بمجلس الوزراء، والجهاز القضائي، ممثلاً بالنيابة العامة في تنفيذ توصيات المجلس التشريعي، قال: اللجان الثلاث، الموازنة، والرقابة، والقانونية، قامت بالدور الرقابي المنوط بها على أكمل وجه. أي قرار يصدر من المجلس التشريعي، يحال للسلطة التنفيذية الملزمة باتخاذ الإجراءات التي وردت في نص القرار، مؤكداً أنه من الواجب على السلطة التنفيذية ممثلة برئيس مجلس الوزراء التحرك مع النيابة العامة لتنفيذ التوصيات، كما أنه على هيئة رئاسة المجلس التشريعي متابعة هذا الملف وإبلاغ اللجنة بما تم التوصل إليه.

وعن مدى تعاون الوزارات، والشركات المعنية مع لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، قال الكرنز إنه «ومن خلال عملهم في هذه اللجنة، تبين أن الوزارات تزودهم دائماً بمعلومات مغلوبة، وتعمل على تضليلهم بشكل متعمد، وتسوق إليهم أكاذيب غير مبررة»، مؤكداً أن ذلك اتضح من المعلومات غير الدقيقة، التي ثبت عكسها تماماً، بعد الحصول على بعض المعلومات بطرق خاصة وغير رسمية، حيث كان الفرق واضحاً بين معلومات الوزارات، والمعلومات الخاصة.

وذكر أن الوثائق التي تم الحصول عليها بطرق غير رسمية، تمت بشكل ودي من خلال مديرين عامين بوزارة الاقتصاد الوطني نفسها، كما تم الحصول على معلومات من الشركات المستوردة للإسمنت، ومن المكتب المصري للتخليص، مشيراً إلى أن هذه المعلومات دلت بما لا يدع مجالاً للشك، أن الكميات التي جرى تخليصها في الجانب المصري من المعبر، هي أضعاف الكميات التي قدمتها وزارة الاقتصاد الوطني للجنة.

وأضاف الكرنز: لا اعتقد أننا حصلنا على كل الوثائق، ولكن الوثائق التي حصلنا عليها من المكتب المصري للتخليص تؤكد أن ما تم تخليصه من إسمنت هو أضعاف الذي قدمته الوزارة، مشيراً إلى أنه ربما يكون هناك كميات أخرى تم التخليص عليها من قبل مكاتب تخليص أخرى لم نحصل عليها.

وحول ما أثير من قبل لجنة التحقيق نفسها، عن عدم تعاون هيئة الرقابة العامة، التي يرأسها جرار القدوة، والتي حصلت على معلومات أكثر دقة، وتم تقديمها للرئيس عرفات، قال الكرنز: الرسالة التي وجهت لهيئة الرقابة العامة تطلب معلومات، تم الرد عليها بأنه وفق قانون هيئة الرقابة العامة، الصادر العام ١٩٩٥ لا يمكنها تقديم أي معلومات إلا لرئيس السلطة الوطنية فقط. يوجد الآن قانون جديد، هو قانون «ديوان الرقابة المالية والإدارية»، وهو الجسم الذي سيرث هيئة الرقابة العامة، والذي يلزم بقوته، الهيئة بالتعامل مع المجلس التشريعي، وكافة لجان التحقيق المنبثقة عنه، وأيضاً مجلس الوزراء ورئيس السلطة. القانون أصبح نافذاً، ويجب على الهيئة تطبيقه، إلا أنها ما زالت تعمل بالقانون الصادر العام ١٩٩٥، حيث قدمت تقريرها للرئيس الذي قام بدوره بتقديمه إلى المجلس التشريعي، ومن ثم إلى لجنة التحقيق، ولكن دون المرفقات والوثائق التي حصلت عليها، على الرغم من أهميتها.

وأضاف أن لجنة التحقيق ولعدم وجود مرفقات لديها من قبل هيئة الرقابة العامة، اضطرت إلى عدم الاستناد في تقريرها إلى تقرير الهيئة في شيء، على الرغم من أنه يحتوي على معلومات «خطيرة جداً»، طالما أن تلك المعلومات لم تستند إلى ما يدعمها من أدلة.

وقال: إن لجنة التحقيق أرفقت للتقرير المقدم للمجلس التشريعي، أذونات الاستيراد التي حصلت عليها، وتقرير لجنة التحقيق الوزارية، وتحقيق لجنة وزارة الاقتصاد الوطني، واللغاءات التي تمت في جمهورية مصر العربية، من أجل تقديمها للنيابة العامة، والأخذ بها.

ولفت إلى أنه وفي دول العالم أجمع، هناك علاقة تكاملية بين السلطة التنفيذية، وبرلمانات تلك الدول،